مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٤)

نظرة في القضايا الخلافية العراقية – الكويتية
((ميناء مبارك , خور عبد الله))

أ.م.د. حسين عليوي عيشون
م.م. ايسر علي جواد الياسري
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية
م.م. راجي نصير دواره
كلية الاعلام/ الجامعة الاسلامية

الملخص

شهدت العلاقات الكويتية–العراقية ومنذ العام ١٨٨٩ حينما وقع مبارك الصباح اتفاقية الحماية مع بريطانيا عدة اشكالات تطورت بمرور الزمن مداً وجزراً وخاصتاً بعد عام ١٩٢١ حينما شابها نوع من التوتر في عهد الملك فيصل بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة ثم اخذت بالتوتر في حقبة العهد الجمهوري لعبدالكريم قاسم وانحدرت تلك العلاقات الى زاوية خطيرة جداً بعد الغزو العراقي للكويت في تسعينات القرن الماضي مما ترتب على ذلك جملة اشكالات وقفت مانعاً في تطوير سبل التعاون بين العراق والكويت رغم تغير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من ابرز تلك الاشكالات في العراقية الكويتية مشكلتي الحدود وميناء مبارك واللتا اصبحتا حجر الزاوية في تطوير العلاقة بين البلدين

Abstract

Since 1889, when Mubarak Al-Sabah signed a protection agreement with Britain, Kuwaiti-Iraqi relations have been problematic Then, it became tense during the era of the republican era of Abdulkareem Qasim and those relations declined to a very dangerous angle after the Iraqi invasion of Kuwait in the 1990s.

As a result, a number of problems stood in the way of developing cooperation between Iraq and Kuwait despite the change in the political system in Iraq after 2003.

The most prominent of these problems in the Iraqi-Kuwaiti problems of the border and the port of Mubarak and Delta have become the cornerstone in the development of the relationship between the two countries.

المقدمة

منذ استقلال الكويت ودخولها الى هيئة الامم المتحدة في ستينات القرن الماضي و لازلت العلاقات العراقية الكويتية يشوبها الكثير من بوادر التوتر و هواجس الخوف خاصة من الجانب الكويتي وذلك يعود في جزء كبير منه الى ماخلفته الاحداث التاريخية التي طرأت على مجمل العلاقة العراقية الكويتية او صلتها في احيان كثيره لحد القطعية . ويعود ذلك في جزء كبير منه الى انعدام الثقة و ما تحمله العقلية الكويتية من ماضي مليئ بكل مايضع تلك العلاقات في جانبها السلبي الذي تعتريه فكرة اللعبة الصفرية خاصة و ان الجانبين (خصوصاً الكويت) قد يصف ذلك بمسالة الوجود و السيادة ماعقدت سبل حلول القضايا العالقة بين البلدين بمستواها الرسمي تخلل الروح الشعبية ليخلق رأي عاماً في كلا البلدين شديد الحساسية حتى و ان كان ينطق من نوايا حسنة , وما زاد من تعقيد تلك الاشكالية اتجاه الجانب الكويتي الى الاستناد على متكأ دولي كملاذ لصد المساعي العراقية بعد ما تم التأسيس اصلاً الى بلاغة الموروث التاريخي في النفسية الكويتية كمرجعية جوهر النظرة العامة الى العلاقة مع العراق وهذا كله ادى الى التشكيك في النوايا العراقية التي لم تخلوا ايضاً من سوء التقدير الاستراتيجي للقرار الخارجي في التعامل مع الجانب الكويتي لقصور الفهم العام للبيئة السياسية و التحولات الدولية التي نسخت من الفكر البشري الادعاءات التاريخية كموروث لهندسة العلاقات الثنائية بين الدول و اسقطت بالتالي (الحق ألعائديه) كمفهومين ربما وجدوا لهما تبريراً في بداية تأسيس النظام الدولي على اساس و استفابية القرون الوسطى او ميراث الدولة العربية الاسلامية التي اسست للمطالب و الدعاوي التاريخية كأحد اسباب العائدية الجغرافية و الحق المكتسب بعد ما كان التنظيم الدولي دوراً ارتبط بشكل اصر غير قابلة للتفكك بادوار و مصالح القوى الكبرى العابرة لمنطق الجغرافيا و اوتاد الاشارات الحدودية كجزء من الفهم العام لطبيعة الامن و المرتبط اساساً بمقوماته و ما يؤذها من فائض القدرة لتسخيرها لخدمة المصالح العليا , ومن هنا يكون البحث في العلاقات العراقية الكويتية ضمن اشكالية لا تحتويها عبر التاريخ او تصفه الاوصاف الجغرافية لتداخل ذلك ضمن الماضي العراقي على مستوى الفكر الذي عسكر القرار الخارجي لكلا البلدين وخلق بالتالي مصدات التأخي في نتائجها الى مزيداً من التعصب من النظرة العامة والتي خلقت بشرنقة امنيه انعكست على وسائل معالجة تلك القضايا ... ومن هنا تأسس السؤال لاشكالية هذا البحث حول اهم القضايا الخلافية في العلاقات العراقية الكويتية الاسباب التي غذتها بهاجس امني جعلها نسبة متغيرة في سعيها الى ايجاد منطق سياسي قائم على منهم الحقائق الجغرافية بمنظور لا يبتعد عن المنطق المعقول .

اولاً: نظرة تاريخية في العلاقات العراقية الكويتية

تعود الجذور التاريخية لازمة الحدود بين العراق و الكويت الى فترة السيطرة العثمانية على المنطقة العربية و الخليج العربي بين عامي ١٥١٦ – ١٩١٦ , حيث كان الشكل السياسي للمنطقة يعتمد على التقسيم الاداري و الجغرافي للدول العثمانية التي كانت تقوم على اساس نظام الولايات الواسعة مع احتفاظ العثمانيين بمقرات عسكرية اساسية , في حين يتم التركيز على جباية الاموال من الولايات الواسعة مع احتفاظ العثمانيين بمقرات عسكرية اساسية , في حين يتم التركيز على جباية الاموال من الولايات المتحدة لضمان المصرفات الباذخة للقصر العثماني في اسطنبول , وجيوشه المنتشرة في مناطق شاسعة .

مع بداية ضعف الدولة العثمانية و هي المنافس التقليدي لبريطانيا و سعي بريطانيا لتأمين طريق الهند البري و البحري , واكتشاف المخزونات النفطية في المنطقة , بعد ان كان اهتمامها ينصب بالدرجة الاساس على تأمين الموانئ الخليجية لضمان وصول البضائع من و الى الهند , تاركة الداخل الخليجي الذي لم تكن له حدود واضحة و معروفة , للصراعات بين القبائل المختلفة و قد سعت بريطانيا منذ البداية الى اعادة رسم خارطة المنطقة بشكل يضمن لها سهولة السيطرة عليها , ودوراً طويل الامد بعد تخلصها من الدولة العثمانية و نفوذها القوي , وهو ما تحقق بالفعل بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى و تقسيم تركتها بين الدول المنتصرة , حيث كان العراق و الكويت و الخليج من حصة بريطانيا بحسب اتفاقيتي سايكس بيكو و سان رينو[١] فقد كان المفهوم البريطاني للامن في الخليج هو السيطرة علية لاطول مدة ممكنة , وان يكون كل ميناء فيه تحت سيطرتها , ولم يخرج الامر عن كونه ممرا مائياً مسيطراً عليه لتجارتها الى الهند[٢] و كانت الكويت خط الدفاع الذي لا تراجع عنه بالنسبة للبريطانيين في شمال الخليج [٣].

في العام ١٨٩٩م عقدت بريطانيا اتفاقاً سرياً مع حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح منح الكويت بموجبه امتيازات عديدة لبريطانيا دون علم الحكومة العثمانية التي لم تكتشف الامر الا عام ١٩٠٢م [٤] و بعد علمها بالاتفاق بين بريطانيا و الشيخ مبارك الصباح , قامت الدولة العثمانية عام ١٩٠٢م بسلسلة اجراءات لتثبيت وجودها من بينها وضع حاميات عثمانية في بوبيان و ام قصر و صفوان [٥], ويبقى الحال على ما هو عليه حتى عقد اتفاقية لندن عام ١٩١٣ بين بريطانيا و الدولة العثمانية , حيث دخل الجانبان منذ عام ١٩١١ في مفاوضات مباشرة لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في

(١) احمد خضير عباس , نطاق العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ١٩٩٠, رسالة ماجستير غير مطبوعة , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة بيروت العربي , ١٩١٤, ص ١

(٢) د.ظافر محمد العجمي , امن الخليج العربي تطوره و اشكاله , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,ط٢ ,٢٠١١ , ص٥٦

(٣) المصدر السابق , ص١٣٧

(٤) د . كريم العاني , الحدود العراقية الكويتية دراسة تاريخية وثائقية , دار الوراق للنشر , يغداد , ٢٠١٣, ص٧٩

(٥) المصدر السابق , ص٨٥

لندن و اسطنبول , وكانت احد نقاط الخلاف فيها موضوع الحدود بين العراق و الكويت مابين مطالب الشيخ مبارك الصباح و بريطانيا من جهة , وواقع الحال للوجود العثماني و تقسيماته حتى تم التوصل الى اتفاقية ١٩١٣ , غير ان حلول الحرب العالمية الاولى حالت دون التوقيع عليها رسمياً [٦] , وقد نجحت بريطانيا مابين عامي ١٩١٣-١٩٢٣ في الحصول من شيوخ الخليج على حق الامتيازات النفطية لشركاتها من دون ان يعرف اي شيخ حدوده السياسية على الارض , بل ان هناك من يذهب الى ان بريطانيا قامت بوضع الحدود بين تلك الدول تحت ضغط الشركات النفطية , لان التعامل مع هذه الكيانات الصغيرة الضعيفة أسهل من التعامل مع كيان عربي قوي و موحد [٧].

١ـ١: العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٢١-١٩٦٣

عام ١٩٢١م ظهرت الدولة العراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى و عقد اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ , ومؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ , وتم تشكيل الحكم الملكي فيه , ونصب فيصل الاول ملكا للعراق في ١٦ تموز ١٩٢١ , وتم تتويجه في ٢٣ اب من عام ١٩٢١ و في عام ١٩٢٢ دعت بريطانيا الى عقد « مؤتمر العقير « لترسيم الحدود بين نجد و الكويت و العراق , وهي التي رعته و اختارت ممثلي الاطراف فيه و اجتمع في العقير كل من السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق , والميجور جيمس مور المعتمد السياسي البريطاني في الكويت , و وزير الموصلات و الاشغال العراقي صبيح بك ممثلاً عن العراق و عبد العزيز بن عبد الرحمن ال سعود عن نجد , استمرت النقاشات طوال خمسة ايام , وفي اليوم السادس من اللقاءات رسم بيرسي كوكس بالخط الاحمر الحدود على خريطة التي اعتمدت من قبل الاطراف الثلاث و تقرر بناء عليها انشاء منطقتين محايدتين الاولى بين الكويت و السعودية و الثانية بين العراق و السعودية [٨] وقد تولت اتفاقية مؤتمر العقير تعيين الحدود بين نجد و العراق , و ابقت الحدود مع الكويت على ماهي عليه وفق اتفاقية ١٩١٣ [٩] وفي اجتماع العقير رسم برسي كوكس الحدود بين الدول و المشايخ , واوجد حدوداً لم تكن معروفة , اذلا حدود طبيعية و لاحواجز لانها مناطق صحراوية خالية من المعالم الطبيعية الواضحة التي تساعد على تمييزها عن بعضها[١٠] ويرى البعض ان مؤتمر العقير كان اهم مؤتمر يعقد في منطقة الخليج العربي في اعقاب الحرب العالمية الاولى لانه قرر الشخصية الدولية لدول المنطقة ووضع اسس الحدود بينهما[١١] .

تمثل ملكية جزيرتي وربة و بوبيان في الخليج العربي نقطة خلاف محورية في قضية ترسيم الحدود العراقية – الكويتية, وفي العلاقات بينهما , والتي ظلت تنتقل من

(٦) المصدر السابق , ص٨٧

(٧) paul D›amato, u.s intervention in the middle east : blood for oil , international socialist review , no.15,(December -2000 January 2001

(٨) هارولد ديكسون , الكويت و جاراتها , ترجمة جودت القزويني , دار صحارى ,ط٢

(٩) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص ١٠٣

(١٠) محمد رشيد الفيل , الحدود وجهة نظر جغرافية استراتيجية , دار الفكر العربي , القاهرة ,١٩٧٣ , ص٢٦١

(١١) ميمونة الصباح , الكويت في ظل الحماية البريطانية , ط٣ , الكويت , (د.ن) , ٢٠٠٠, ص٦٣

ازمة الى اخرى حتى وقت الحاضر . ويرجع تاريخ الاعتراف البريطاني بملكية الكويت لجزيرة و ربه و بوبيان الى عام ١٩٢٣م في الكتابين المتبادلين بين حاكم الكويت الرائد جيمس مور و السفير كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق , و التي اصبحت فيما بعد اساسا لرسائل عام ١٩٣٢م لرسم الحدود بين البلدين [١٢] وقد استغلت بريطانيا ظروف العراق انذاك و التحديات التي تواجهه لاجباره على القبول بترسيمها للحدود خاصة مع الكويت , ففي ١٦ تموز ١٩٣٢ بعث المندوب السامي البريطاني في العراق فرنسيس همفريز رسالة الى رئيس الوزراء العراقي بالوكالة جعفر العسكري يقترح عليه ارسال خطاب الى الكويت عبر الجانب البريطاني لخط الحدود مع الكويت [١٣]

وحيث ان العراق كان مهتماً جدا بالانضمام الى عصبة الامم , و الحصول على اعتراف دولي به كعضو في المجموعة الدولية , والتخلص من مطالبة تركيا بولاية الموصل , فقد تولدت قناعة لدى مسؤولية بان الاستجابة للمطالب البريطانية بشأن الحدود مع الكويت سيكون بداية الطريق لحل مشاكل البلاد , ولذلك جاءت استجابة العراق لطلب المندوب السامي البريطاني سريعة في ٢١ تموز ١٩٣٢ وبدون الرجوع الر رأي وزارة الدفاع و رئاسة اركان الجيش [١٤]

وفي ٢٢ اب ١٩٣٢ بعث المندوب السامي البريطاني في العراق رسالة الى رئيس الوزراء بالوكالة جعفر العسكري يبلغه فيها موافقة الكويت على تثبيت الحدود مع العراق وفق اتفاقية العقير ١٩٢٢ [١٥] .

ولكن العام ١٩٣٣ حمل معه بوادر تراجع جديد في العلاقات العراقية الكويتية مع تتويج الملك غازي ملكا على العراق خلفا لوالده الملك فيصل الاول في ٨ايلول حيث كان الملك الشاب يحمل توجهات قومية معادية للانكليز , وكان من دعاة ضم الكويت الى العراق , وقد اسس اذاعة خاصة في قصر الزهور كانت تبث بيانات تنادي بعودة الكويت الى العراق وفي نيسان ١٩٣٨ اثارها توفيق السويدي وزير خارجية العراق مع السفير مورس بيترسون سفير بريطانيا في بغداد طالب فيها بعودة الكويت الى العراق وربما كان بتشجيع من الملك غازي كما وجه السويدي مذكرة الى وزير خارجية بريطانيا ذكر فيها ان العراق قد ورث الحكومة العثمانية في ولاياته الثلاث وان الكويت كانت جزء من ولاية البصرة وان الكويت الان مركز لتهريب السلاح الى عشائر الفرات الاوسط الناقمين على الحكومة وان عودة الكويت الى البصرة سيقضي على تجارة تهريب السلاح كما طالب ايضاً بتزحيف الحدود لان اطالة العراق على الخليج تحول دون اتصال ميسر نحو الخليج [١٦] غير ان الملك غازي توفي في الرابع من نيسان من عام ١٩٣٩ اثر حادث سير اثيرت حوله الكثير من التساؤلات ليسدل الستار على دعوته لضم الكويت .

في حزيران من عام ١٩٤٠ حصل تطور خطير على الحدود العراقية الكويتية

(١٢) محمد حسنين محمد البحارنة , الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت , مؤسسة الهلال للتوزيع , البحرين ,١٩٩١ , ص ١٠٤

(١٣) الحدود العراقية الكويتية , مصدر السابق , ص١١٥

(١٤) نفس المصدر ,ص١١٥

(١٥) نفس المصدر , ص ١١٨

(١٦) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق , ص١٨٥

تمثل باجتياز قوة مسلحة كويتية يرافقها الضابط البريطاني ارنولد غالوي لحدود العراق ووضعت ركيزة داخل الاراضي العراقية كحد فاصل بين العراق و الكويت(١٧)

وفي ٧تشرين الاول عام ١٩٤٠م اعادت بريطانيا مره اخرى مطالبة العراق بترسيم الحدود مع الكويت , عبر مذكرة بعثها السفير البريطاني في بغداد بازل نيوتن الى وزير الخارجية العراقي نوري السعيد يقترح فيها تحديد الحدود ووضع الدعامات بين العراق و الكويت على اساس مراسلات عام ١٩٣٢م , لكن نوري السعيد رد بطلب تأجيل الموضوع بعد توصيات من وزارات الدفاع و الداخلية و سكرتارية مجلس الوزراء التي اشارت بان تثبيت الحدود يجب ان يتم بعد البت بعائدية جزيرتي وربة و بوبيان بالنظر لتاثيرهما المباشر على ميناء ام قصر (١٨)

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية و انشغال العالم بها هدات اثارة ملف الحدود بين العراق و الكويت لكن الموضوع عاد للظهور في الاشهرة الاخيرة للحكم الملكي وبداية انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ و اقامة الجمهورية الاولى في العراق , حيث شهدت المنطقة حدثين مهمين على علاقة ببعضهما البعض , وهما اعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر و سوريا و الاتحاد العربي الهاشمي بين المملكة العراقية و المملكة الاردنية ففي ايار ١٩٥٨ طالب رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الكويت بالانضمام الى الاتحاد الهاشمي مقابل التعهد بحمايتها و سلامة اراضيها , وابلغ وزير خارجيته توفيق السويدي السفير البريطاني في العراق مايكل رايت ان بغداد لاتستطيع ان تقبل طويلاً استمرار العلاقات مع الكويت على الاسس السابقة ذاتها(١٩) , غير ان سقوط الملكية انهى مشروع نوري السعيد بضم الكويت ففي ١٤ تموز قام الجيش العراقي باسقاط النظام الملكي و اقامة الجمهورية , وحاولت الكويت فتح صفحة جديدة مع الحكومة الجديدة فبعد شهر واحد فقط من الانقلاب بعث امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح رسالة الى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم يعرض له فيها بعض المصاعب التي تعاني منها الكويت باستيراد المواد الغذائية من العراق و القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين الى العراق ولم تتطرق الرسالة الى مواضيع الحدود او اية مواضيع سياسية وقد رد عليه قاسم بالتاكيد على رفع كل القيود و العقبات(٢٠).

وفي تشرين اول عام ١٩٥٨م قام امير الكويت عبد الله السالم الصباح بزيارة الى العراق لتقديم التهاني بالانقلاب و استقبله رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم , الا ان الزيارة و بعد خمسة ايام من المفاوضات لم يصدر عنها بيان رسمي (٢١) وفي ١٠ كانون الاول ١٩٥٨ كتبت وزارة الداخلية العراقية الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء ووزارة الدفاع و الوزارات المعنية لتفعيل عمل اللجنة المشكلة في عام ١٩٥٣ و الخاصة بدراسة تثبيت الحدود العراقية الكويتية وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض من قبل مجلس الوزراء بمشاركة

(١٧) الحدود العراقية الكويتية ,مصدر السابق ص١٠٩
(١٨) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص١٢٤
(١٩) مريم جويس , الكويت رؤية انجليزية امريكية , دار امواج , بيروت ,٢٠٠١,ص١٣١
(٢٠) ابراهيم حسن خليل , موسوعة ١٤ تموز سقوط عبد الكريم قاسم ,بغداد ,١٩٨٩ , ص٢٤٩-٢٥٠
(٢١) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق ,ص١٩٧

عدة وزارات لكن عمل اللجنة لم تفعل[٢٢].

غير ان العلاقات العراقية – الكويتية دخلت مره اخرى في ازمة خطيرة بعد قرار بريطانيا الغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع الكويت عام ١٨٩٩ تمهيداً لمنحها الاستقلال وهو ما اثار ردة فعل قوية لدى الجانب العراقي حيث اعلن يوم يوم ١٩ حزيران ١٩٦١ عن الاتفاق الكويتي البريطاني الذي جاء على صورة تبادل كتب بين امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح و المقيم البريطاني فيها و الذي تم بموجبه الغاء اتفاقية[٢٣]١٨٩٩ وعلى الفور جاء الرفض العراقي و على لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي عقد مؤتمرا صحفياً في ٢٥ حزيران ١٩٦١ اعلن فيه ان العراق يعتبر الكويت جزءا من اقليمه , و انه لا يعترف باتفاق حزيران بين شيخ الكويت و بريطانيا وفي اليوم التالي قامت وزارة الخارجية العراقية بابلاغ هذا الموقف رسمياً الى الهيئات الدبلوماسية في بغداد[٢٤] . وبعد تهديد العراق بالحل العسكري , طلبت الكويت النجدة العسكرية من بريطانيا التي نفذت بالفعل انزالاً في الخليج فيما حشدت بغداد قواتها على امتداد الحدود مع الكويت و اعتبرت التصرف البريطاني تدخلا امبريالي في المنطقة [٢٥]

اعلنت بريطانيا اعترافها رسمياً بالكويت دولة مستقلة وتلتها بعض الدول العربية و الاجنبية و تقدمت الكويت بطلب الانضمام الى الجامعة العربية بدعم من السعودية و الجمهورية العربية المتحدة , وفي ٢٠ تموز ١٩٢١ اصدرت الجامعة العربية القرار رقم ١٧٧٧ و الذي تم بموجبه قبول الكويت عضوا فيها شريطة ان تطلب انسحاب القوات البريطانية , ووافق المجلس على نشر قوات عربية بدلا عنها كما طلبت الجامعة العربية من العراق التعهد بعدم استخدام القوة ضد الكويت[٢٦] وفي ١٢ اب ١٩٢١ توصلت الجامعة العربية الى اتفاق لتنظيم انتشار قوات الامن العربية في الكويت وهي مكونة من الاردن و الجمهورية العربية المتحدة و السودان و السعودية , وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٦١ اكملت بريطانيا سحب قواتها[٢٧]

١ـ٢: العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٦٣–١٩٦٨

شهدت الفترة الممتدة مابين عامي ١٩٦٣–١٩٦٨ رئاسة الاخوين عبد السلام عارف و عبد الرحمن عارف للعراق , لكن فترة كل منهما اختلفت عن الاخر من حيث طبيعة العلاقات مع الكويت , ففي حين اعترف عبد السلام بالكويت رسمياً كانت سياسة عبد الرحمن عارف تتسم بالتشدد مع الكويت .

في ٨ شباط عام ١٩٦٣ نفذ حزب البعث انقلاباً عسكرياً اطاح فيه برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم و تم تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية و احمد حسن البكر

(٢٢) المصدر السابق , ص١٩٨
(٢٣) المصدر السابق ,ص٢٠١
(٢٤) المصدر السابق , ص٢٠٢
(٢٥) عبدالله مشعل العنزي , نشأة الكويت السياسية و الادعاءات العراقية , مجلة العلوم الاجتماعية , العدد ٢ , جامعة الكويت , الكويت ١٩٩٦– ص ٢٩
(٢٦) احمد خضير عباس , مصدر سابق , ص١٠
(٢٧) المصدر السابق ,ص١٠

رئيساً للوزراء , وقد استبشرت الكويت خيراً بالتغيير الجديد في العراق و سقوط حكومة عبد الكريم قاسم خاصة و قد اعقبه انقلاب في سوريا نفذه حزب البعث ايضاً و دخل بعدها العراق و سوريا في مفاوضات مع مصر لتحقيق وحدة ثلاثية وفي اجتماع لهم في نيسان ١٩٦٣ في القاهرة اثار الوفد العراقي برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء موضوع الكويت من زاوية تحديد حدود دولة الوحدة العربية الجديدة متحدثاً عن حق العراق الذي لا ينازع فيها فكان لجمال عبد الناصر راي اخر في موضوع العلاقة بين العراق و الكويت [٢٨] و ابلغ عبد الناصر الوفد العراقي بان ما تطلبونه في الكويت شيء فات اوانه بحكم الحقائق العربية و الدولية , متحدثاً عن حساسية بريطانيا شديدة تجاه وضع الكويت , ودخول الولايات المتحدة الجديد على خط المصالح النطية فيها [٢٩] وقد رتبت القاهرة لقاءات بين وفدي العراق برئاسة طالب شبيب وزير الخارجية و الكويت برئاسة وزير خارجيتها الشيخ صباح الاحمد و طرح الوفد العراقي في اللقاء اقامة اتحاد فدرالي مع الكويت , ولكن المفاوضات بين الجانبين لم تصل الى نتيجة [٣٠]

ثم جرت اتصالات مكثفة بين العراق و الكويت في الكويت و بيروت , تمخضت عن قيام رئيس وزراء الكويت الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة الى بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٦٣ التقى خلالها رئيس وزراء العراق احمد حسن البكر , وانتهت الزيارة بصدور بيان مشترك اعترف فيه العراق بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة [٣١] واتفق الجانبان على تقديم الكويت قرضاً للعراق بقيمة ٣٠ مليون دينار بفائدة ١٪ يبدأ الاستحقاق بعد ١٠ سنوات , كما تبرعت الكويت لاسر ضحايا انقلاب شباط ١٩٦٣ [٣٢] وتلت الاعتراف العراقي بالكويت سلسلة اتصالات بين الجانبين لبحث ترسيم خط الحدود بينهما , ابتدأت برسالة من وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٦٤ الى وزير الخارجية العراقي صبحي عبد الحميد اقترح فيها تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين تقوم بتحديد خط الحدود بينهما وقد ابدى العراق موافقته على ان ينظم عملها وفق اتفاق بين البلدين وفق الاعراف الدولية مطالبا بأخذ الاتفاق المعقود بين العراق و ايران بشأن الحدود اساسا للاتفاق المقترح , كما طالب بان يتم ابعاد خط الحدود لمسافة كافية عن ميناء ام قصر ضمانا للتوسعات المحتملة في المستقبل[٣٣] وكان العراق يرى بان اعترافه بالكويت عام ١٩٦٣ , و الاعتراف بالحدود امران مختلفان , فهو يرى ان اعترافه بالكويت حل موضوع مطالبة العراق بها , ولكن لم يحل الخلافات العراقية الكويتية حول تعيين حدودهما [٣٤] .

وكان العام ١٩٦٥ بداية لمفاوضات على مستوى رفيع بين العراق و الكويت بشأن

(٢٨) محمد حسنين هيكل , اوهام القوة و النصر , مركز الاهرام و الدراسات و النشر , القاهرة , ١٩٩٢ , ص ٢٧٤
(٢٩) المصدر السابق , ص٢٧٤
(٣٠) محمد نايف العنزي , العلاقات السياسية بين الكويت و العراق , مركز البحوث و الدراسات الكويتية , الكويت ,٢٠٠١ , ص١٣١-١٣٢
(٣١) محمد نايف العنزي , مصدر سابق , ص١٣٢
(٣٢) نفس المصدر , ص١٣٠
(٣٣) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص٢٤٧
(٣٤) حسين محمد البحارنة , مصدر سابق ,ص٤٨-٤٩

ترسيم الحدود بينهما , لكنها كشفت عن استمرار الاختلافات في وجهات و النظر خاصة حيال جزيرتي وربة و بوبيان في راس الخليج العربي , حيث قام امير الكويت بزيارة الى العراق عام ١٩٦٥ لوضع اسس العلاقات بين البلدين خاصة موضوع الحدود التي لم يزدها محضر اتفاق عام ١٩٦٣ أي وضوح , لان الاعتراف العراقي بالكويت جاء بصيغة التأكيد على رسالة رئيس الوزراء العراقي لعام ١٩٣٢ و التي يكتنفها الغموض [٣٥] واثناء المفاوضات بين وزيري الخارجية , جدد وزير الخارجية العراقي المطالبة بعائدية جزيرتي وربة و بوبيان للعراق مع بعض الاراضي القريبة من خط الحدود , الا ان وزير الخارجية الكويتي رفض ذلك لكن اكد في الوقت نفسه ان الكويت قد توافق على تاجير جزيرة و ربة للعراق لمدة ٩٩ عاماً [٣٦]

في ١٣ نيسان ١٩٦٦ توفي الرئيس عبد السلام عارف في حادث سقوط طائرته في البصرة , و تولي السلطة بعده اخوه عبد الرحمن عارف الذي اتبع سياسة متشددة مع الكويت , و بدات العلاقات العراقية – الكويتية بالتوتر من جديد , حيث شهدت ازمتين , الاولى اثر قيام الكويت بالتفاوض مع ايران على تقسيم الجرف القاري بينهما في الخليج العربي دون مشاركة العراق , فرد العراق باجتياح جزيرة بوبيان في تشرين الاول عام ١٩٦٦ احتجاجا [٣٧] اما الازمة الثانية فحدثت في اذار ١٩٦٧ عندما رفضت الكويت السماح لفريق المسح العراقي بالدخول الى المناطق الواقعة على الحدود بين البلدين لاجراء المسح , فرد العراق في نيسان ١٩٦٧ بتوجيه انذار رسمي الى الحكومة الكويتية طلبت فيه انزال العلم الكويتي عن جزيرتي وربة و بوبيان , فردت الكويت في ١٩ نيسان بمطالبة العراق بتحكيم العقل و اسناد المشكلة برمتها الى للجنة مشتركة لتسوية الحدود بين البلدين [٣٨] و بالفعل عقدت اللجنة المشتركة عدة اجتماعات في بغداد , واتفق الجانبان على بدء عملية المسح الشامل للمنطقة , على ان تجتمع اللجنة مرة اخرى في بغداد في شهر اذار ١٩٦٨ للنظر في الدراسة الفنية و النتائج النهائية لعملية المسح [٣٩] .

١ـ٣ : العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٦٨–١٩٩٠

في ١٧ تموز ١٩٦٨ سيطر حزب البعث مره اخرى على السلطة في العراق عبر انقلاب عسكري اطاح بحكومة عبد الرحمن عارف , لتبدأ صفحة جديدة في العلاقات العراقية – الكويتية رسمتها بشكل اساس عوامل خارجية في مقدمتها التوتر القائم بين العراق و ايران بشان شط العرب , و الصراع مع شركات النفط الاحتكارية ,فقد كانت ايران تضغط لتعديل المعاهدة الحدودية بينها و بين العراق الموقعة عام ١٩٣٧ م , وتطالب باعادة ترسيم الحدود بين البلدين لكن العراق لم يوافق على اعادة ترسيم الحدود

(٣٥) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق ,ص٢٥٠

(٣٦) المصدر السابق , ص٢٥١

(٣٧) احمد يوسف احمد ,الصراعات العربية – العربية ١٩٤٥–١٩٨١ , مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت ,١٩٨٨, ص٣٨

(٣٨) المصدر السابق ,ص٣٨

(٣٩) عبدالله مشعل العنزي, مصدر سابق , ص٢٩

, ومازاد من حدة التوتر بين العراق و ايران اقدام ايران عام ١٩٦٩ بالغاء اتفاقية شط العرب من جانب واحد , وقيامها بالاستيلاء على نصف شط العرب [٤٠] غير ان اقدام الكويت على توقيع اتفاقية الجرف القاري مع السعودية و ايران في العام ١٩٦٨ دون اشتراك العراق في المفاوضات او الاخذ برايه في الموضوع رغم ان العراق يشترك في الجرف القاري مع ايران و الكويت في شمال الخليج العربي , كان مؤشراً غير ايجابي بين البلدين , و في العام ١٩٦٩ , وفي ذروة التوتر مع ايران ,رفضت الكويت طلباً عراقياً بنشر جنوده على الجانب الكويتي من الحدود لحماية ام قصر من هجوم ايراني محتمل[٤١] وهو ما رفع من درجة التوتر بين البلدين وفي الثانية من ايار ١٩٧٢ وصل وزير الخارجية العراق سعدون حمادي الى الكويت و عرض استعداد حكومته لترسيم الحدود على اساس اتفاقيتي الاعوام ١٩٦٣ – ١٩٣٢ اذا وافقت الكويت على خمسة شروط هي : استثمار رأس المال الكويتي في العراق , وتوقيع اتفاقية تعاون مشترك بين البلدين , والسماح للعمالة العراقية بالعمل في الكويت بصورة حرة , و التنسيق السياسي بين العراق و الكويت فيما يتعلق بقضايا الخليج و السماح للعراق بتملك جزيرتي وربة و بوبيان لاقامة قواعد تضمن ممرا بحريا مباشرا الى الخليج و انشاء محطة تحميل قبالة الشاطئ و تمرير خطوط الانابيب عبر جزيرة بوبيان , ولكن الكويت رفضت العرض ما زاد من التوتر بين البلدين[٤٢] و في نفس العام ١٩٧٢ بدأ العراق بشق طريق نحو جنوب ام قصر لتعزيز قواته التي تمركزت فيها لاول مره عام ١٩٦٩ لحماية ميناء ام قصر من هجوم ايراني محتمل [٤٣] و تزامنت هذه الاحداث مع تدهور علاقة العراق مع شركة نفط العراق انذاك , وبعد ان قامت الشركة بخفض انتاج النفط العراقي , ما كان يعني التوجه الى نفط الكويت و الخليج لسد النقص في نفط العراق[٤٤]

و بينما كان وزير الخارجية العراقي يستعد لزيارة الكويت رداً على زيارة وزير خارجيتها للعراق لاستكمال بحث موضوع الحدود , اصدرت وزارة الداخلية الكويتية بياناً في ٢٠ اذار عام ١٩٧٣ قالت فيه ان وحدات من الجيش العراقي قامت بهجوم مفاجئ على مخفر الصامتة الحدودي الكويتي وقصفه بالمدفعية و احتلاله , كما قصفت مركز ام قصر على حدود , وقد جرت اشتباكات بين الجانبين اسفرت عن مقتل ٥ جنود كويتيين , واعلنت الكويت حالة الطوارئ , واغلقت حدودها مع دول الجوار , و طلبت عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية [٤٥] ويبدو ان الكويت سعت الى تدويل الموضوع , حين اتهمت العراق بانه يريد اعطاء قاعدة للاتحاد السوفيتي لاستغلال حقل الرميلة , خاصة وان ناقلات النفط السوفيتية تتردد باستمرار على ميناء ام قصر كما حاولت الصحف الكويتية استثارة المعسكر الغربي ضد العراق في ذروة الحرب الباردة , اذ ان حكومته ابرمت

(٤٠) عباس عبود عباس , ازمة شط العرب , المؤسسة العربية للدراسات والنشر,بيروت , ١٩٧٤, ص٤١
(٤١) عباس عبود عباس , ازمة شط العرب , المؤسسة العربية للدراسات والنشر,بيروت , ١٩٧٤, ص٤١
(٤٢) احمد خضير عباس , مصدر سابق , ص١٧
(٤٣) نفس مصدر , ص١٧
(٤٤) نفس مصدر ,ص ١٨
(٤٥) محمد عبد الله خالد , الحدود العراقية الكويتية – دراسة في الجغرافية السياسية , مركز البحوث و الدراسات الكويتية , الكويت , ٢٠٠٠, ص٨٢

اتفاقية تعاون و صداقة مع الاتحاد السوفيتي منذ العام ١٩٧٠ [٤٦]

العام ١٩٧٥ شهد تحركات للتقريب بين العراق و الكويت , ففي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٥ جرت مفاوضات بين رئيس وفد العراق صدام حسين و امير الكويت صباح السالم الصباح برعاية جزائرية , لكن صدام أعاد طرح مقترح اعادة جزيرة وربة للعراق و تاجير جزيرة بوبيان لمدة ٩٩عاماً , غير ان امير الكويت لم يعط رايا في المقترح العراقي [٤٧] و اتهمت الكويت العراق في ١٢ اب ١٩٧٦ بالتجاوز على اراضيها و محاولة التمركز فيها , وفي اليوم التالي ارسلت مذكرة احتجاج رسمية بهذا الشان للرئيس العراقي احمد حسن البكر [٤٨] وفي تشرين الثاني من نفس العام حصل توتر بين البلدين حول حقل الرميلة النفطي و على اثره قامت الكويت بحشد قواتها على الحدود [٤٩] وفي العام ١٩٧٧ زار وزير الداخلية العراقي عزة الدوري الكويت لبحث ملف الحدود , وفي حزيران من نفس العام رد الشيخ سعد العبد الله ولي العهد الزيارة الى بغداد لاستكمال مفاوضات الحدود التي جرت مع الدوري , غير ان الموضوع لم يحسم نهائياً وظل مفتوحاً .

ثم جاءت الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٨-١٩٨٠ لتسجيل تقاربا كبيرا بين العراق و الكويت التي دعمته بقوة في الحرب ضد ايران على مدى ثمان سنوات , وسمحت لبعض القوات العراقية بدخول اراضيها لمهاجمة الاراضي الايرانية , وفتحت موانئها امام العراق لاستيراد الاسلحة و المعدات الحربية . وصاحبت ذلك حالة جمود لملف الخلاف الحدودي حتى نهاية الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٨ [٥٠] وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ حاولت الكويت ان تضع حلا نهائياً لمشكلة الحدود مع العراق بناءاً على الوعود الايجابية التي اطلقها العراق ابان الحرب مع ايران , والتي عمقت امل الكويت بحل نهائي لهذا الملف [٥١] ورغم الزيارات المتكررة للمسؤولين الكويتيين الى بغداد لحسم ملف الحدود , الا ان الجانب العراقي لم يكن متحمساً لترسيم الحدود معها , بل ظل مستمراً بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي وربة و بوبيان , ومازاد من مخاوف الكويت رفض الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء بينهما , وحديثه عن ضرورة حسم مشكلة الحدود قبل البحث في معاهدة عدم اعتداء [٥٢] ثم جاءت القمة العربية في بغداد في ايار عام ١٩٩٠ .

---

(٤٦) صلاح العقاد , نزاع الحدود بين العراق و الكويت ' مجلة السياسة الدولية , العدد ٣٣ ,مركز الاهرام , القاهرة ,١٩٧٣, ص١١١

(٤٧) احمد خضير عباس , مصدر سابق , ص١٩

(٤٨) المصدر السابق , ص١٩

(٤٩) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص٢٥٩

(٥٠) عزيز جبر شيال , العلاقات العراقية الكويتية , المجلة السياسية , العدد١١ , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , بغداد , ٢٠٠٩, ص٢٦

(٥١) محمد الاطرش,ازمة الخليج جذورها و السياسة الامريكية تجاهها , مجلة المستقبل العربي , العدد١٥٥, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , ١٩٩٢,ص١١٨

(٥٢) عزيز جبر شيال , مصدر سابق , ص٢٧

ثانياً : مشكلة الحدود المشتركة الاتية :

حتى القرن التاسع عشر كانت الكويت احدى مستعمرات الدولة العثمانية و استمر الاحتلال العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ليستبدل بالاحتلال البريطاني كجزء من تسويات الحرب اذ كان الخليج العربي من حصة الانكليز(٥٣). وبشأن العلاقة العراقية – الكويتية فقد كان اول اتفاق مكتوب يعود الى عام ١٩١٣ بموجب ما سمي انذاك بالمعاهدة الانجلو – عثمانية و التي جاء في مادتها السابعة بان الحدود المشتركة بين العراق و الكويت تستند الى خط اشارات الحدود بدءً من مدخل خور الزبير في الشمال مروراً بجنوب ام قصر حتى حفر الباطن جنوباً , و بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى تم تقسيم ممتلكاتها وفقاً لاتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ و التي ابطلت معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ اذ تم نقل كل ممتلكات و مستعمرات الدولة العثمانية في الخليج و الشرق الاوسط الى النفوذ البريطاني (٥٤) و كانت الكويت احدى الامارات التي وضعت تحت الاحتلال البريطاني , وفي نيسان عام ١٩٢٣ قام احمد بن جابر الصباح بالمطالبة بان تكون الحدود الكويتية مع العراق وفقاً لا تفاقية عام ١٨٩٩ اثناء الاحتلال العثماني ويبدو ان بريطانيا منذ تلك الفترة كانت تريد وتساوقاً مع منهجها الاستعماري ان تكون الحدود احدى محاور الاختلاف و النزاع بين العراق و الكويت لذلك لم يفرض المندوب السامي البريطاني برسي كوكس على مطالب احمد الصباح واعداً اياه بان بريطانيا لن تقدم على تغيير الشواخص الحدودية المشتركة بل ستعمل على ان تكون كما كانت عليه اثناء الاحتلال العثماني(٥٥) لتكون بذلك الحدود المشتركة احدى عقد العلاقات العراقية – الكويتية , وما زادها تنفيذاً القضايا المتعلقة بالجانب الاقتصادي خصوصاً احتوائها على عدة حقول نفطية ممتدة على جانبيها الكويتي و العراقي فكانت احد اهم الاسباب الرئيسية في احداث ٢ اب ١٩٩٠ الاحتلال العراقي و الكويت و ساهمت بشكل كبير في زرع هاجس الخوف و فقدان الثقة في نفوس الكويتيين على المستوى بين الرسمي و الشعبي خاصة المشكلة المتعلقة بحقل الرميله و الذي يمتد بشكل مائل بين البلدين و كان السبب الرئيسي في تفجير الازمة العراقية الكويتية رغم اتفاق البلدين على اعطاء حق استثمار الحقول المشتركة لشركات تم الاتفاق عليها لكن الهاجس الكويتي الرسمي ظل يشكك في النوايا العراقية مما غيب بوادر التقارب المبني على اسس واقعية (٥٦) وهذه المشكلة القديمة ولدت ازمات متتالية . أنتجت بالتالي ازمة ٢ أب١٩٩٠ وساهمت بشكل كبير في زرع هاجس الخوف و عدم الثقة في نفوس الكويتين رسمياً و شعبياً و ولدت ازمات متتابعه في العلاقات العراقية الكويتية كان ابرزها تدخل مجلس الامن الدولي و بشكل يخالف معاهدة الامم المتحدة التي قامت من اجلها و عمل مجلس الامن الدولي على مستوى الاختصاص و المهام الموكلة اليه و التي نص عليها ميثاق المنظمة الدولية

(٥٣) Aron worker :The setelmeut of wars ,rica sink perss , London , 1967 , p53)
(٥٤) Allan Donis : The statfary treaty ,lones press , London , 1953 , p38)
(٥٥) اكرم ديري : تاريخ امارات الخليج و النهضة الكتاب , القاهرة , ١٩٧٦ , ص٧٤
(٥٦) ينظر في ذلك تصريحات النائب الكويتي محمد جاسم , صحيفة الراي الكويتي في ٢٠١٦/٢/١٣

, ففي اليوم الاول للغزو العراقي اصدر القرار ٦٨٧ و الذي دعى البلدان الى احترام الحدود المقرة بينهما و المعترف بها دولياً [٥٧], بعدها قام مجلس الامن بتشكيل لجنة برئاسة كوسوما ارتماها رئيس وزراء اندنوسيا الاسبق و قد مثل العراق فيها وكيل وزير الخارجية انذاك رياض القيسي عهد الى تلك الجنة ترسيمه الحدود المشتركة بين البلدين طبقاً لمحظر الحدود الموقع بين الجانبين العراقي و الكويتي عام ١٩٦٣, وقد رفض العراق ما اقرته اللجنة وما توصلت اليه من نتائج بعد ان أوصت بتغير الحدود البرية من البلدين الى داخل الاراضي العراقية بمسافة ٦٠٠ م وبطول ٢٠٠كم ما دفع الموفد العراقي الى الانسحاب من الاجتماع بعدما اعطت اللجنة الكويت العديد من ابار نفط الرميلة العراقية وما يعادل ١٢٠كم من الاراضي العراقية ضمن اراضي عراقية [٥٨] و ترتيبات بالسيادة الوطنية اشتملت على :

١. القاعدة البحرية التابعة لميناء ام قصر .
٢. منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٢٠٠كم عملت الكويت فيما بعد بحفر خندق حولها لمسافة ٢٠٠كم .
٣. بناء ساتر ترابي بارتفاع ٣ امتار
٤. اقامت الكويت جدار من الاسلاك الشائكة زودته معدات مراقبة الكترونية على طول الشريط الحدودي الفاصل مع العراق
٥. الاستيلاء على عدد من المزارع الفلاحين عراقيين داخل الاراضي العراقية , وابار المياه فيها
٦. تغيير الحدود في خور عبد الله و منطقة صفوان [٥٩]

وبذلك تجاوزت اللجنة ما جاء في حيثيات القرار ٦٧٨ ما ادى الى استقالة رئيسها لاعتراضه على تجاوز عمل اللجنة و مهامها ما جاء في القرار الدولي و عدم تضمنه ما جاء بالرسائل المتبادلة بين العراق و الكويت حول الترتيبات الحدودية [٦٠], و الرسائل المتبادلة بين الجانبين لعام ١٩٢٣ ما عقد بالتالي من التوافق بين البلدين و تغيب النظرة المشتركة حول ترسيمة الحدود الفاصلة وفق الية متفق عليها حول مستقبل الحدود و العلاقات المترتبة عليها ما ابقى المشكلة توغل في تداعياتها المعقدة حتى عام ١٩٩١ حيث تم تشكيل لجنة جديدة لترسيمة الحدود العراقية الكويتيه الا ان العراق ورغم اقراره الالتزام بها الا ان تطور نتائج الحرب و ما ترتب عليها اخر تلك الالتزامات و في عام ١٩٩٣ صدر القرار ٨٣٣ على مجلس الامن الدولي و الذي تضمن اعادة ترسيمة الحدود بين البلدين وقد اعترف العراق بهذا القرار عام [٦١]١٩٩٤ وبعد الغزو الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين برزت مشكلة الحدود العراقية – الكويتية مره اخرى

(٥٧) محمد مهدي , دراسة في قرار مجلس الامن الدولي ٨٣٣ لترسيم الحدود العراقية الكويتية مجلس النواب العراقي – دائرة البحوث – ٢٠١٣

(٥٨) عزيز جبر شبال : العلاقات العراقية – الكويتية – المجلس السياسية و الدولية – الجامعة المستنصرية , العدد ١١ لسنة ٢٠٠٩ , ض٣٥

(٥٩) اسعد حمادة , حرب الخليج الثانية و الترتيبات المريبة , مديولي للطباعة , القاهرة ٢٠٠ , ص١٤

(٦٠) مزاهر بديع , العلاقات العراقية – الكويتية و اشكالاتها المستديمة , دار السلام –سوريا –٢٠٠٦ , ص٥٨

(٦١)عزيز جبر شيال , العلاقات العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص٣٦

بسبب المهاجس الكويتية من طبيعة النظام السياسي الجديد في العراق و الذي غير معطيات الفكر السياسي و النظرة السياسية الكويتية لمجمل العلمية السياسية في العراق و توجهات الساسة العراقيين الجدد و تطور الوضع الداخلي العراقي , ورغم الزيارات المتبادلة بين البلدين و إفصاح العراق عن حسن نواياه تجاه العلاقة مع الكويت و رغبته في تطور سبل تلك العلاقات في كافة المجالات الا ات تذليل العقبات و المشكلات المتعلقة بشأن الحدود المشتركة ظلت احدى اشكالات التوصل لاتفاق عادل وفي ٢٠١٣ وقع البلدان على مذكرتي تفاهم لوضع الاسس المادية لترسم الحدود المشتركة , تم المصادقة على ذلك من قبل مجلس النواب العراقي ما اثار غضب وسخط شعب عراقي لتجاوزها على حقوق العراقية التاريخية بمياه الإقليمية وارضه خصوصاً فيما يتعلق بخور عبد الله ورغم ان تلك الموافقة العراقية كانت تصب في جزء منها الى الخروج من تبعات الفصل السابع كدولة طبيعية ضمن المجتمع الدولي [٦٢].

(٦٢) علي محمد سعيد , العراق و مجلس الامن الدولي , دار عودة , القاهرة , ٢٠١٥ , ص٥٨

ثالثاً : القرارات المنظمة للعلاقات العراقية الكويتية

صدر ما يتعادل ٧٣ قراراً من مجلس الامن الدولي بعد احتلال العراق للكويت وكل هذه القرارات كانت مجلسها ضمن الفصل السابع من الميثاق وادت الى تقييد الحركة السياسية و الاقتصادية العراقية لما تضمنته من التزامات جزئية او كلية على العراق(٦٣) اذا وصلت الى تخويل المجتمع الدولي استخدم القوى المسلحة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت فبعد ٢ اب ١٩٩٠ اصدر مجل الامن الدولي القرار ٦٦٠ و الذي تضمن الاشارة الى ان الغزو العراقي للكويت يعد عملاً من اعمال خرق السلم و الامن الدولتين لذلك على العراق :

- سحب جميع قواته الى مواقعها قبل ٢ اب ١٩٩٠ دون قيد او شرط .
- دعوة حكومته البلدين الى ولوج الطرق السليمة (الدبلوماسية) لحل الخلافات المشتركة و القضايا و الاشكالات المتعلقة بها خصوصاً تلك المتعلقة بالحدود المشتركة .
- للمجلس اتخاذ كل من شأنه الزام و اجبار العراق على تنفيذ البندين اعلاه في حالة رفضه ذلك (٦٤).

وكون هذا القرار لم يصدر ضمن الفصل السابع فان العراق رأى في ذلك مرونة وتهاون لذلك لم تتغير الحالة الى ١ اب ١٩٩٠ ما شكل خانقاً استراتيجياً و سياسياً للحكومة العراقية بسبب تلك القرارات الخاطئة (٦٥). و بالنظرة لذلك واستناداً الى هذه النظرة الضعيفة و القاصرة من قبل الحكومة العراقية و رفض العراقي الاعتراف بالقرار تطورت الديناميكية و الالية القانونية لمجلس الامن الدولي من حيث مضامين الالتزامات الواجب على العراق اتخاذها بسبب تداخل استراتيجيات دولية متقاطعة ضمن عمل المجلس ادت الى تقاطع وتشابك مصالح القوى الكبرى ما دفع المجلس الى اتخاذ القرار ٦٦١ ضمن الفصل السابع و الذي تضمن دعوة المجتمع الدولي الى فرض الحصار اقتصادي شامل و اقرار عقوبات اقتصادية صارمة بحقه شملت اثارها كل نواحي الحياه العراقية تلاه القرار ٦٨٧ الذي اقر بتأسس صندوق للتعويضات وفقاً لما اقره وبينه القرار ٦٩٢ و الذي تضمن آليات تعويض الكويت إضافة الى كل الدول و الشركات التي تضررت مصالحها (٦٦) وقد سبق ذلك القرارين ٦٦٤ و ٦٦٥ اللذين اجازا المجلس الامن الدولي استخدام وسائل القوة لتنفيذ قراراته خاصة القرار ٦٦١ و الذي نص على الطلب من المجتمع الدولي اتخاذ كافة الإجراءات و التدابير التي تجبر العراق على الاعتراف بالوضع القانوني بينه وبين الكويت قبل ٢ اب ١٩٩٠ علماً بان النظرة لتلك القرارات توضح جانبها السياسي اكثر من صفتها القانونية التي بنيتي عليها مقاصد الامم المتحدة كمنظمة وجدت من اجل صيانة السلم و الامن الدوليين و الحفاظ على

(٦٣) علي ابو الخير : العراق في مواجهة الاحتلال – دراسة حول الفصل السابع , مركز العراق للدراسات و السلسلة الدراسية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٨ , ص١٥

(٦٤) un document , series ,no1990-318

(٦٥) احمد السعيد, التداعيات الحسابات الاستراتيجية الخاطئة , نماذج ازموية , الفردوس للطباعة , عمان , ١٩٩٣ ,ص٥٤

(٦٦) un documednts series , no 1990 , 392

تركيبته المجتمع الدولي من الاعمال العدوانية التي تؤدي الى توتر العلاقات الدولية و الاسس التي تقوم عليها سواء بين الدول المتجاورة او ضمن النطاق الاقليمي[٦٧] وهذا ما اكده القراران ٦٦٥ و ٦٨٧ اللذين خلا من أية اشارة الى ميثاق و مبادئ الامم المتحدة بل الاكثر من ذلك خالف القرارين نصوص و روح الميثاق و الاسس و المقاصد التي انشات بين اجلها الامم المتحدة باعتبارها هيئة ذات طابع انساني قبل ان تكون منظمة عقابية للشعوب [٦٨] وهذا مادلت عليه سبل القرارات التي صدرت بحق العراق كالقرارات ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦١ و ٦٧٠ و ٦٧٧ و المتعلق بتنفيذ قرارات الحصار الاقتصادي و كيفية معاملة العراق للرعايا الاجانب و الكويتيين المقيمين في العراق , والقرار ٦٨٧ الذي حدد شروط وقف اطلاق النار و تبعه الزام العراق بـ:

أ. تعويض الكويت عن الاضرار التي لحقت بها نتيجة الغزو باقتطاع النسبة من اموال النفط العراقي و اموال العراق المودعة في الخارج .

ب. تعويض خسائر الشركات و الافراد .

ج. نزع اسلحة العراق ذات الدمار الشامل و حرمانه من اية صناعة لاغراض عسكرية او حيازة اية تقنية لصناعة اسلحة الدمار الشامل .

د. منع العراق من استيراد ايه مواد ات صلة ببرنامجه النووي .

هـ.تشكيل لجنة الانموفيك الخاصة بالمراقبة على النشاط العسكري العراقي [٦٩]

ونتيجة لتدهور احوال العراق انسانياً وضغط بعض المنظمات ذات الطابع الانساني اصدر مجلس الامن القرار ٩٨٦ عام ١٩٩٥ و الذي عرف بقرار النفط مقابل الغذاء و الذي تضمن الاعتراف بما سببته قرارات مجلس الامن الدولي من مأسي للشعب العراقي على كافة الصعد بعدما تحول مجلس الامن الى اداة ابادة بشرية ضد العراق و شعبة بعدما اطلعت هيئة الامم المتحدة بدور يختلف جذرياً عن ادوارها التقليدية في ادارة الازمات الدولية و غدت كانها المسرح الرئيس لادارة الازمة العراقية – الكويتية بعد ان رمى العرب المشكلة من ساحة الجامعة العربية الى ساحة التدويل العالمي معبرين عن عجز الاجماع العربي و مقدمين التدويل ليعطوا الامم المتحدة بذلك دوراً غير معتاد و لك يتضح من خلال :

- أصبح مجلس الامن في حالة انعقاد نسبة دائم منذ صدور القرار ٦٧٨.
- خلال تلك الفترة تم عقد جلستين لمجلس الامن الدولي في سابقة لم يعهدها في تاريخ الامم المتحدة الا مرتين و أصدر اثنى عشر قراراً ذات صفة الزامية ضمن البند السابع من الميثاق في سابقة لاعهد لمجلس الامن الدولي بها ([٧٠]) وقد ادت تلك القرارات الى نتائج كارثية على العراق شملت كافة مجالات الحياة فيه لعل من ابرزها
- حرمان العراق من الغذاء و الدواء وكل وسائل التقنية اللازمة للتقدم .

(٦٧) للمزيد انظر : ميثاق الامم المتحدة , مقاصد الامم المتحدة – نيويورك

(٦٨) عبد العزيز فتحي و الامم المتحدة في الميزان – دار العوالي , تونس , ٢٠٠٦ , ص٤٥

(٦٩) عبد العالي الرزوقي , العراق في مأزق التاريخ , العين للطباعة , عمان ,٢٠٠١,ص٣٢

(٧٠) عبد الرحيم كرم , مجلس الامن الدولي , قراءة نقدية , دار السلام للمطبوعات , تونس ,٢٠٠ , ص٨٤

- وفاة حوالي مليون و نصف طفل عراقي بسبب نقص الدواء و تخلف وسائل العلاج في المشافي العراقية و قلة الخبرات الطبية لانعدام اسس تطوير القطاع الطبي .
- هجرة العديد من الكفاءات و العقول العراقية في كافة الاختصاصات ما افرغ المؤسسات العلمية من الكوادر المتقدمة و اربك السياسة التعليمية و أضعف مستواها في التصنيفات العالمية بسبب تفشي ظاهرة الاسترداد العلمي بين الطالب و الهيئات العلمية .
- تطويق و عزل العراق اقتصادياً على الصعيدين الاقليمي و الدولي مما حجم من فاعليتة دوره السياسي و فعله الدبلوماسي .
- تدمير البنى التحتية العراقية من مصانع و محطات المياه و اخراج الالف الايدي العاملة من الاسهام في الفاعلية الاقتصادية العراقية .
- تفشي ظاهرة الفقر و البطالة مما ادى الى اهتزاز اركان المجتمع العراقي اجتماعياً و قليمياً و اربك سلم الترابط بين افراده مادى الى انتشار ظاهرة الفساد و الجريمة .
- تدني مستويات المعيشة بسبب قلة السيولة المالية لنقص عائدات السلع التصديرية من العملات .
- شلل فاعلية الدبلوماسية العراقية ما ادى الى انحدار دور العراق بسبب شلل البعثات الدبلوماسية العراقية لقلة التمويل و تقليص التمثيل الخارجي .
- انكماش حركة التبادل التجاري بين العراق و العالم ما اربك السياسية الاقتصادية العراقية .
- تقليص دور العراق (سياسياً) في القضايا و المشكلات العربية لقصور مساهماته المادية[٧١] .

(٧١) Robert dom : un sanction and Iraq , Doplomatic rol,sertof press, London , 2000, p112)

رابعاً : المشكلات و القضايا الخلافية في العلاقات العراقية و الكويتية

قبل نشوء الكويت و ظهورها على المسرح الدولي تداخل وجودها مع العراق مع جملة قضايا خلافية تصل جزء منها بمسالة ترسيم الحدود المشتركة بينما تعلق الاخر باصل الاعتراف القانوني من قبل العراق بدولة الكويت ككيان ضمن المجتمع الدولي و نشأ اخر جراء السلوك السياسي الكويتي في علاقته الحدودية مع العراق ولعل ابرز تلك المشكلات مايلي :

ميناء مبارك :-

يقع ميناء مبارك على جزيرة بوبيان شمال غرب الخليج العربي و حسب الخطط الهندسية الكويتية يضم الميناء ٦٠ رصيفاً و يوضح هيكلية المستقبلي بانه سيكون اكبر انشاء بحري في تاريخ الكويت [٧٢] وقد ادى الاعلان عن هذا المشروع الى تشنح العلاقات العراقية الكويتية خاصة وان الكويت استحضرت في هدف المشروع كل ذاكرته (الكراهية) على المستوى بين الرسمي و الشعبي في نظرتها الى مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية و طبيعية تلك العلاقات و مجالات تطويرها وقد اعترضت الحكومة العراقية لدى الجانب الكويتي خاصة وان امام الحكومة الكويتية بدائل جغرافية اخرى لاقامة الميناء اقل تكلفة واكثر مردوداً اقتصادياً خاصة في ظل معطيات طبوغرافية ثابته حين ان المنطقة التي تزمع الحكومة الكويتية اقامة المشروع عليها بعيدة عن المركز الحضري الكويتي و لاتملك قيمة اقتصادية و هي منطقة خالية او شبه خالية على الصعيد الديموغرافي و تفتقر الى البنى التحتية اللازمة لاقامة المشروع[٧٣], قد جاء اعلان الكويت عن اقامة هذا المشروع بمثابة نقطة تحول في العلاقات العراقية – الكويتية و بشكل زاد من تاريخ تلك العلاقات المتوترة اصلاً بسبب تراكمات اركيلوجيا الخطاب السياسي و الموروث الفكري في العقلية الكويتية نتيجة تراكمات و هواجس الذاكرة الكويتية عن مطالبات العراق بعائدية الكويت و الغزو العراق في التسعينيات القرن الماضي و اثار السجلات و الخطابات المتشنجة عن كيفية معالجة مخلفات عهد صدام ما جعل التشنج و غياب الثقة طابعاً مألوفاً في علاقة البلدين خاصة في ظل التأييد الشعبي و الحكومة الكويتية لذلك المشروع يقابله موقف عراقي مضاد تماماً ليضع العلاقة بين البلدين في زواية صفرية تهدد بنشوب ازمة سياسية خطيرة خصوصاً في ظل الفكرة الكويتية ان اقامة المشروع يعد من صلب اعمال السيادة الوطنية و الحق المترتب على الوجود الكويتي كدولة كاملة السيادة ضمن المجتمع الدولي[٧٤], وهذه الخطوة الكويتية زادت من اختناقات العلاقات الثنائية البلدين و أفرزت ارتدادات شعبية رافضة خاصة في العراق حيث حرك المشروع الذاكرة العراقية عن عقود التسعينات بسبب مخلفات النظام السابق وما اودعته في ذاكرة البلدين من تراكمات و هواجس على المستوى الجمعي الذي تم تغذيته بشكل سلبي من قبل اطراف سياسية

(٧٢) محمد بسيوني , ازمات الخليج , مطبعة بديولي – القاهرة ,٢٠١٦,ص٤٠

(٧٣) قاسم محمد عبيد , جواد كاظم البكري , ازمة ميناء مبارك الكويتي واثارها على العراق – مجلس الدراسات الاستراتيجية و مركز حمورابي للبحوث و الدراسات – بغداد , ٢٠١١

(٧٤) علي هاشم , القراءة في العلاقات العراقية – الكويتية , دار الفردوس , عمان ٢٠١٦ , ص٥٨

و دينية كويتية و بشكل وضع المنظومة الفكرية العراقية بمستواها النفسي و الميتولوجي على حافة الانجاز في ظل ما يعانيه العراق من تداعيات سياسية و امنية و اقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ (٧٥) ,

وميناء مبارك عبارة عن انشاء بحري يمتد لمسافة ٥٠٠كم على طول الساحل العراقي الكويتي المشترك ويأخذ بعداً امتدادياً على الساحل البحري العراقي حتى يكاد يغلق منفذ العراق البحري على الخليج العربي اذ يقضم ما يقارب ٥٠كم من الإطلالة البحرية العراقية وهذا بالنتيجة سيعمل على خنق منفذ العراق الوحيد ويحول العراق الى دولة داخلية شبيهة بأفغانستان و يخرج كافة لإنشاءات العراقية من موانئ و مناطق الصيد البحرية من اهميها الاقتصادية (٧٦), اضافة الى ان الميناء سوف يحد ويقيد الملاحه العراقية في قناة خور عبدالله و يوكد الاهمية الجيوبوليتكية للعراق وما يرتبه ذلك من انعكاسات سلبية على الامن الوطني العراقي اذ يستفيد مستقبلاً حركة العراق (عسكرياً) ضد اي خرق الحدوده الجغرافية كما سيقلل المخطط الاستراتيجي العراقي و يقلل من خياراته على المستويين الامني و السياسي(٧٧), و يعرقل حركة العراق في مينائي ام قصر و خور الزبير و يحكم بالتالي بدائل و خيارات العراق في ظل تواتر العلاقات العراقية و الكويتية كما سيقلل من الأهمية الاقتصادية للموانئ العراقية خاصة ميناء الفاو الكبير مايضع العراق في مأزق استراتيجي – سياسي – اقتصادي – خطر خصوصاً و ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يحتل النفط فيه ٩٠٪ (٧٨) من جهة اخرى سيعمل الميناء على اخراج الاهمية الاقتصادية للمدن الجنوبية العراقية خصوصاً مدينة البصرة التي تعتمد بنسبة ٨٠٪ على الحركة البحرية في الموانئ العراقية على الخليج العربي اذ سيعمل الميناء على حرمان ٥٠٠ الف فرصة عمل لليد العاملة العراقية ما يفاقم نسب الفقر و البطالة في جنوب العراق كما سيوقف المشاريع الاستراتيجية العراقية في جانبها الاستثماري وما ينجم عن ذلك من ارباك في الخطط الاستثماري و الاقتصادي العراقية و مجمل التخطيط المستقبلي للاقتصاد العراقي في ظل ارتفاع نسب البطالة و تدهور اسعار النفط العالمية و الوضع الامني العراقي في حربة ضد ارهاب داعش مما سيحد من مرونة الحركة الاستراتيجية العراقية و يصعب حلول الساحة العراقية على الصعد الامني و الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي مستقبل العراق و دوره الاقليمي و العالمي (٧٩), وقد باشرت الحكومة الكويتية ببناء الاسس الاولى للميناء عام ٢٠١٥ اذ سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل من المفترض تم انجازها عام ٢٠١٦ حسب المدة الزمنية الموضوعة من الجانب الكويتي و يشتمل ارصفة و انشاءات تحميل و استقبال للسفن بطول ١,٥كم و مرافق للسفن صفات و طرق برية و منطقة تجارة طرق واضافة الى مد سكة حديد تدعم لوجستي للميناء ورصدت الحكومة الكويتية ٦٠٠مليار

(٧٥) علي هاشم , المصدر السابق , ص٦٠

(٧٦) Jaims r.f : Iraq Geoqraphy and Kuwait Economic policy ,eric press , London , 2015 , p38

(٧٧) مرزوق الاسعد , موجز في العلاقات العراقية الخليجية , الوحدة للطباعة , بيروت , ٢٠٠٥ , ص٥٧

(٧٨) Jaims . R .F : op . cit , p55

(٧٩) اكرم حوران , شرارة الحرب في الخليج , دار التعاون , عمان , ٢٠١٥ , ص٦٩

دولار للمشروع ما يوضح مقدار و حجم و اهمية الميناء و مقدار انعكاسات السلبية على العراق اذا سيكون الميناء قادراً على استيعاب ٣٠٠ مليون حاوية بعد اكمال المخططات الهندسية و تصميماتها الانشائية خاصة و ان اعمال الدفن الترابية اللازمة لاقامة تمتد من خورالعبيه الى شرق جزيرة بوبيان وصولاً الى الحدود العراقية الكويتية في مدينة ام قصر[٨٠] و رغم الانعكاسات الخطيرة لميناء مبارك الا ان الرد الرسمي العراقي كان اقل حدة من الرد الشعبي على عكس الموقف الكويتي الذي تخللته الحدة و التشدد و الاحرار من رغم مخالفة اقامة الميناء للقرار الدولي ٨٣٣ و الصادر علم ١٩٩٣ و الذي يلزم الكويت و العراق على احترام الحدود الثنائية بينهما و عدم القيام بأي عمل يترتب عليه اختراق و انتهاك الحرمة هذه الحدود بما في ذلك الحدود الملاحية [٨١] في حين ان الجانب الكويتي ذهب الى العكس من ذلك فقد صرح وزير التنمية الكويتي (احمد الفهد) بان ميناء مبارك له مردودات اقتصادية هامة و يحقق امال و تطلعات الشعب الكويتي ويحول الكويت الى مركز تجارة عالمي و يجعل منها ركيزة اقتصادية اقليمية سيكون لها فاعلية في حركة التجارة العالمية مستقبلاً و ذهب الى نفس الاتجاه وزير الخارجية الكويتي الاسبق (خالد سليمان الجار الله) بقولة « ان ميناء مبارك يعد من صميم الاعمال السيادية الكويتية و لا يؤثر على الملاحة العراقية « او يسبب اية اشكالات اقتصادية او طبوغرافية « [٨٢] في حين ان الميناء بسبب مشكلات سياسية و اقتصادية و جيولوجية خطيرة على العراق لعل منها :-

١. عرقلة خطط العراق الاقتصادية في جانبها التصديري مايعرقل خطط العراق الاستثمارية و التنموية .
٢. خنق العراق بحرياً و تحويله الى دولة داخلية .
٣. وئد الاهمية الاستراتيجية للموانئ العراقية كميناء ام قصر .
٤. عرقلة خطط العراق المستقبلية في توسيع منافذه التصديرية كميناء الفاو الكبير.
٥. شرنقة الحركة العراقية جيوبولتيكيا و أمنياً .
٦. زيادة نسبة الفقر و البطالة في مدن العراق الجنوبية .
٧. خفض صادرات العراق النفطية و زيادة مشاكله الاقتصادية.
٨. التأثير على الجرف البحري العراقي و تحديد منافذ الصيد العراقية .
٩. تحديد خيارات العراق في منافذه الجنوبية .
١٠. زيادة الإشكالات السياسية بين الحكومة العراقية و الشعب العراقي لتعلق ذلك بصميم سيادة العراق ووجوده.
١١. اغلاق الممر العراقي المؤدي الى ميناء الفاو.
١٢. تضييق المسطح المائي في خور عبدالله مما سيضر بالاهمية الاقتصادية لجميع الموانئ العراقية .
١٣. تضييق الاطلالة العراقية على الخليج العربي.

(٨٠) علي مكي : القضايا الساخنة في الخليج العربي , دار النهضة , القاهرة , ٢٠١٢ , ص٨

(٨١) un document , no 3388 , newyourk , 1993

(٨٢) القبس الكويتي في ١٣ / ٥ / ٢٠١٥

١٤. زيادة الرواسب الطينية في القنوات الملاحية العراقية و بالتالي زيادة الكلف الصيانة التي يتحملها العراق .

١٥. زيادة الرواجع المائية و التراسبات الضارة بالبيئة العراقية اقتصادياً و بشرياً و نتيجة لذلك سادت الاوساط الشعبية العراقية لحزب الله و منظمات المجتمع العراقي و قطاعات واسعة من الشعب العراقي و جدير بالذكر ان مشكلة ميناء مبارك هي مشكلة قانونية سياسية يتوجب حلها الركون الى القنوات الدبلوماسية و قواعد القانون الدولي خاصة في ظل غياب اتفاق ثنائي بين العراق و الكويت تحديد الحدود البحرية كما كان عليه الحال في اتفاقيات دولية و اقليمية كثيرة كاتفاقية عام ١٩٥٩ المتعلقة بمياه النيل او اتفاقية تحديد الحدود البحرية و الجرف القاري بين ايطاليا و اليونان كما ان المشكلة بحاجة الى عقلنة من الجانب الكويتي و الابتعاد عن تدويل المشكلة لان ذلك سيؤدي الى تداخل الرؤى و تعدد مستويات التعقيد ما يحولها الى مشكلة دائمة و حاجز سياسي و نفسي امام تطوير العلاقات العراقية الكويتية .

مشكلة خور عبدالله :

بعد عام ٢٠٠٣ تغيرت العديد من الحقائق سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي و برزت معادلات جديدة تمثلت بتراجع ادوار بعض القوى الكبرى كروسيا ما اتاح القضاء العالمي في قاعدته السياسية للولايات المتحدة الامريكية الفرصة لرسم مكونات و حداته السياسية و ادوارها و مصيرها خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط و التي تقوم على اساس صنع نماذج ديمقراطية تقوم على فكرة امريكية مفادها ان منبع الارهاب هو انعدام الديمقراطيات في بلدان الشرق الاوسط و ما تتميز به نظمها السياسية من سيادة حكم الفرد الذي انتج انظمة ديكتاتورية انعكست على الشارع الشعبي الشرق اوسطي و افرز بالتالي عداءاً في النفسية المجتمعية الشعبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية(٨٣) كما ادى ذلك الى ترتيب مستويات جديدة من العلاقات بين دول الاقليم كالعلاقات العراقية الكويتية فبعد تشكيل اول حكومة عراقية عام ٢٠٠٤ برئاسة اياد علاوي سعت هذه الحكومة الى اصلاح و تطوير العلاقات مع ألجاره الكويت توجب بزيارة علاوي الى الكويت في نفس العام بهدف مناقشة اشكاليات العلاقات الثنائية و المشاكل العالقة بين البلدين و من ذلك مسائل الحدود و النفط و التعويضات و الاسرى , وفي ظل حكومة الجعفري عام ٢٠٠٥ سعى العراق بجهود صادقة الى تخفيف حدة التوتر الناجم عن قيام الكويت ببناء جدار على الحدود المشتركة مع العراق و قد اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري بان العراق ملتزم بما جاء في العراق الدولي المرقم ٨٣٣ الذي يعد اساس مشكلة خور عبدالله رغم تاكيد العراق بان الهدف الاساس للحكومة العراقية ليس الانتقاص من سيادة و امن الكويت بقدر السعي للخروج من الفصل السابع(٨٤) الا ان الجانب الكويتي

(٨٣) Alland Dan : American Arateqy in The midlly East , yark press , new yoark , 2007 , p18

(٨٤) الشرق الاوسط الكويتية , العدد ١٠٠٣٠ في ٢٠٠٦/١١/٢٢

كان يتهم العراق بشكل دائم بالتعدي على حدوده و التجاوز على سيادته , هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية السابق عهد صباح السالم الذي اتهم العراق بالتعدي على الحدود الكويتية ما عقد بالتالي القضايا العالقة بين البلدين خصوصاً الممر الملاحي في خور عبد الله و الذي حسم حق الطرفين فيه القرار المرقم ٨٣٣ و الصادرة عام ١٩٩٣ اذ اكد القرار بان الممر يجب ان يخضع للادارة المشتركة بين البلدين وذلك بهدف تنظيم الملاحة و رفع مستويات التبادل التجاري [٨٥] حيث اكد ذلك القرار على ان قرارات اللجنة المشكلة لترسيم الحدود في خور عبدالله هي قرارات نهائية و على الطرفين العراقي و الكويتي احترام حرمة الحدود التي و ضعتها اللجنة و احترام حقوق المرور الملاحي[٨٦] علماً بان اللجنة تشكلت برعاية الامم المتحدة و ضمت خبراء من العراق و الكويت ونيوزلندا و السويد و اسندت اليها مهمة تخطيط الحدود العراقية الكويتية حيث عقدت اجتماعاً اولياً في نيسان من عام ١٩٩٢ وقامت بدراسة قانونية و تاريخية لطبيعة الحدود المشتركة و بالاستناد الى الرسائل المتبادلة لعام ١٩٣٢ و اتفاق عام ١٩٦٣ معتمدة الخط الوسطى[٨٧] وقد اعترض العراق و انسحب الوفد العراقي على اثر ذلك من الجلسة الاخيرة للجنة بينما اعتبرت الكويت ذلك انجازاً تاريخياً ونصراً دبلوماسياً لها[٨٨] بعدما وجه المندوب الكويتي الدائم لدى الامم المتحدة رسالة الى الامنين العام للامم المتحدة عام ١٩٩٣ تضمنت تصريح الصادر من مجلس الوزراء الكويتي غداة اصدار مجلس الامن الدولي للقرار ٨٣٣ جاء فيها ان الكويت تؤكد التزامها و احترامها لقرار مجلس الامن ذي الرقم ٨٣٣ و جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعد ان رحب المجلس بالتقرير النهائي للجنة تخطيط الحدود بين العراق و الكويت و المكلفة بتنفيذ الفقرة ٣ في القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ و على اثر ذلك اصدر مجلس الامن بياناً رئاسياً في ٢٨ حزيران ١٩٩٣ رداً على الموقف العراقي الرافض القرارات اللجنة و ماتوصلت اليه جاء فيه ان لجنة تحديد الحدود بين العراق و الكويت لم تقم باعادة توزيع الاراضي بين البلدين بل مجرد انجاز المهمة التقنية المتعلقة بذلك وفقاً للمحضر المتفق عليه بين العراق و الكويت لعام ١٩٦٣ و استناداً للقرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ [٨٩] وفي تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ وجهه مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة آنذاك (نزار حمدون) رسالة الى الامين العام للامم المتحدة مرفقة برسالة وزير الخارجية العراقي وبيان المجلس الوطني العراقي و قرار (مجلس قيادة الثورة المنحل) ذي الرقم ٢٠٠لسنة ١٩٩٤ مؤكداً اعتراف العراق الرسمي بما جاء بالقرار ٨٣٣لسنة ١٩٩٣ [٩٠] وهذا يعني ان التغيير الذي حصل

(٨٥) دولة الكويت , وزارة الخارجية الكويتية الاتفاق العراقي الكويتي لتنظيم العلاقة في خور عبد الله ٢٠١٢

(٨٦) د. حسن لطيف الزبيدي و اخرون , العراق و البحث عن المستقبل , المركز العراقي للبحوث و الدراسات . بغداد , ٢٠٠٩ , ص ٦٦

(٨٧) un final Repont on the demarcation of the intervnational Boundary (Iraq – Kuwait) no .sk 58 , new yourk ,1993 -p43

(٨٨) د.حبيب الرحمن : حرب تحرير الكويت , جذورها و مقوماتها , شركة المطبوعات للتوزيع و النشر – بيروت , ٢٠٠١ , ص٣٩٣

(٨٩) un Document : no 1993 , 25963 , p 584

(٩٠) باسيل يوسف بجيك , العراق و تطبيقات الامم المتحدة , القانون الدولي , (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) دراسة توثيقية تحليلية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٦ , ص٢٣٩

في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لايغير من الوضع القانوني الالتزامات العراق المتحققة عليه بسبب تغير نظامه السياسي وفقاً لقاعدة الاستخلاف الدول للمعاهدات [٩١] بمعنى اخر ان ما صدر من قرارات من مجلس الامن الدول على أثر الغزو العراقي للكويت و ما ترتب عليه من التزامات في علاقته مع الكويت هي التزامات واجبة التنفيذ حسب قواعد القانون الدول و لا يستطيع العراق بمفرده التنصل مما جاء في تلك القرارات الا بموافقة الكويت بما في ذلك القرار ٨٣٣ وجدير بالذكر ان خور عبدالله هو جيب مائي يقع في شمال الخليج العربي ما بين جزيرتي وربه و بوبيان و شبه الجزيرة الفاو و يمتد داخل الحدود العراقية مشكلاً خور الزبير الذي يقع عليه ميناء ام قصر [٩٢] وفي عام ٢٠١٠ وكجزء من خطط تنمية الموانئ العراقية قام العراق بوضع حجر الاساس لبناء ميناء الفاو الكبير كجزء من مساعي الحكومة العراقية و الكويتية حول القرار ٨٣٣ و ما تضمنه من اتفاق حول خور عبدالله كما ساء السجال بين الكتل السياسية العراقية حول الاتفاقية التي حددت حق كل من العراق و الكويت في الخور اذ حملت لبعض الاطراف (نظام صدام) بالتفريط بحق العراق باراضيه ووضع الاخرون على حكومة المالكي وزر الموافقة على ما تم اقراره بالقرار ٨٣٣ وساده الشارع العراقي الاحتقان لقص المعلومات حول بنود القرار ٨٣٣ على المستوى الشعبي ما دفع وزير النقل العراقي الاسبق عامر عبد الجليل الى توضيح الجوانب التاريخية و السياسية لهذه الاتفاقية و التفاصيل الدقيقة عما يقوله ان خور عبدالله هي قناة عراقية منذ الازل وان ما حدث بعد غزو العراق للكويت هو قيام مجلس الامن باتخاذ القرار الجائر و المرقم ٨٣٣ في عام ١٩٩٣ و هو القرار الاول الذي يتجاوز فيه مجلس الامن اختصاصاته يترسم حدود بين دولتين بعدما انسحب الوفد العراقي من لجنة ترسيم الحدود في منطقة الخور بعد اعتراضه على مضمون القرار و ذلك عندما اعتمد مجلس الامن قاعدة التقسيم الصفري بدلاً من القاعدة الصحيحة التي تتم على اساس اعتماد خط الثالوك وليس على اساس قياس المسافة بين البر العراقي و البر الكويتي و الذي بموجبه اصبحت قناة خور عبد الله داخل الاراضي الكويتية لمسافة ٢٢ كم و رغم عدم المداولة هذا القرار و ابتعاده عن الانصاف الا انه منح العراق حق الملاحة المطلقة و الابحار علماً بان الكويت لم تطبق القرار منذ صدوره عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٣ بعدما استغلت الظروف الصعبة التي مر بها العراق بعد الاحتلال الامريكي كما حصل في عام ١٩٦٣ بعد الاحاطة بحكومة عبد الكريم قاسم , و في عام ٢٠٠٧ عرضت الحكومة الكويتية تحمل تكاليف تغمير ميناء ام قصر مقابل تعهد خطي عراقي بتأجيل تنفيذ مشروع الفاو لمدة ١٥ عام و جدير بالذكر ان وزير النقل العراقي الاسبق كان قد اعترض في العام ٢٠٠٨ على مشروع الربط السككي الكويتي في المؤتمر الذي عقد في القاهرة معللاً بان ذلك سوف يكون له اثار سلبية على الاقتصاد العراقي[٩٣] واضاف الوزير ان الاتفاقية الجديدة هي

(٩١) د. هشام علي صادق : الثورات الدولية في ضوء المعاهدة المصرية الليبية , مجلس السياسة الدولية , مدرسة الاهرام , القانون , العدد ٣٢ لسنة ١٩٧٣ , ص٨٨

(٩٢) علي اسماعيل , جغرافيا المضايق الخليجية , دار المعرفة الجامعية , عمان , ٢٠٠٣ , ص ٥٨

(٩٣) انظر : تصريحات وزير النقل العراقي الاسبق على الرابط الالكتروني:=

تنازل جديد لا علاقة له بالقرار ٨٣٣ فمجلس الامن الدولي لم يقسم كل قناة خورعبدالله بل جزء منها و ان اتفاقية عام ٢٠١٣ قسمت المياه من الدعامة ١٦٢ الى عمق البحر و بذلك اصبحت القناة كلها تابعة للكويت ما يعني ان كل باخرة عراقية لا يحق لها رفع العلم العراقي و قد ادى ذلك الى احتقان الشارع العراقي فقد شهدت مدن عراقية عدة مظاهرات ووقفات احتجاجية رفضاً لاتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله و اتهم المتظاهرون بعض الاطراف السياسية بالتفريط بالتراب العراقي رغم ان الوضع القانوني يجبر بالعراق على الالتزام بما جاء بالقرار ٨٣٣ و تنفيذ بنود الاتفاقية التي لا يمكنها التراجع عنها دون موافقة الكويت التي تصر بدورها على ان الكويت لايمكنها التنازل عن القرارات والالتزامات على العراق رغم ان الوضع العام الطبيعة العلاقات العراقية الكويتية بفرض على الكويت عقلنة المشاكل العالقة مع العراق و السعي لتطبيع العلاقات الثنائية و ازالة الموروث الفكري عما حصل في عام ١٩٩٠ فالعراق سيبقى حقيقة تفرضها القدر الجغرافي و الحقائق التاريخية و ان موجبات العمل العربي تلزم الكويت باعادة النظر في علاقاتها مع العراق وليس من الموضوعية ان تقدم الكويت في الذاكرة تراكمات و هواجس الغزو العراقي للكويت .

= babil 24 . com

الخاتمة

كان للقدر الجغرافي اثره البالغ في رسم الطبيعة العلاقات العراقية – الكويتية مثلما كان للجغرافيا اثر كبير في تعقيد علاقات البلدين و الذي اطاح بكل المساعي التي بذلها البلدين منذ دخول الكويت الى المجتمع الدولي كدولة كاملة السيادة تحظى بالاعتراف السياسي على المستوين الدولي و العربي و لا ينكر هنا ان التراكمات التاريخية في العقلية الكويتية قد اسهمت و بدفع عربي (خليجي) خاصة في توتر العلاقات الثنائية بين البلدين و التي بلغ اعلى مستوياتها بالخطر و تفجير ازمة ٢ اب ١٩٩٠ عندما اجتاح العراق الكويت في ظل مناخ دولي تغيرت فيه الهوية الدولية على توازن القوى و الأطراف العالمي و الذي تمثل بانهيار لاتحاد السوفيتي السابق و تخلخل نيران القوى العالمية لصالح الولايات المتحدة الامريكية و التي بدورها فرضت منطق جديد على الساحة العالمية خصوصاً في مناطق قوس الأزمات (الخليج العربي) الذي يمثل الخطوط الحساسة للسياسة الخارجية الامريكية في مستواه الجيو ستراتيجي و ان الطاقة رافق ذلك خطأ مائلاً في الفهم العام للقرار السياسي الخارجي العراقي و الذي فهم منطق الازمة على مركز واحد هو القوة العسكرية, ما افرز بالتالي نتائج كارثية اسست لاستراتيجيات عالمية و منطق جديد لطبيعة التعامل الدولي مع منطقة الشرق الاوسط و رسمت من المشكلات المعقدة ما زاد الموروث منها تعقيداً خاصة مابين العراق و الكويت و الذي تم تغذيتها بهاجس امني – سياسي انعكس على طبيعة النظرة الشاملة لمجمل العلاقات العراقية الكويتية ووضعها على كف غير مستقر و قابل للانفجار في ايه لحظة ما يفرض بالتالي اعادة هندسة الفكرة السياسية و طبيعة النظر المستقبلية كلاً البلدين لفعلته الخلافية و انحراف ووضعه على اسس من الرشد كي لا تكون هنالك ٢ اب مستقبلية وهذا يضع بدوره على المجتمع العربي الزامية قطع طريق التدويل على الخلافات العراقية و الكويتية و حصرها ضمن البيت العربي كما يوجب على الحكومتين العراقية و الكويتية ابعاد القضايا المختلف عليها من موروثها التاريخي كي لا يكون هناك حاجة لحلها ٢ اب ١٩٩٠ و انما ان تراعي في ذلك ما يتطلب الرأي العراقي و الحياة العراقية من متطلبات على الكويت مراعاتها خاصة في جانبها الاقتصادي و ذلك يتم عبر الركوب الى الرسائل الدبلوماسية البعيدة عن الشد الفكري لايجاد الية نتمنى ان لا تكون الحدود اساس لـ ٢ اب اخرى .